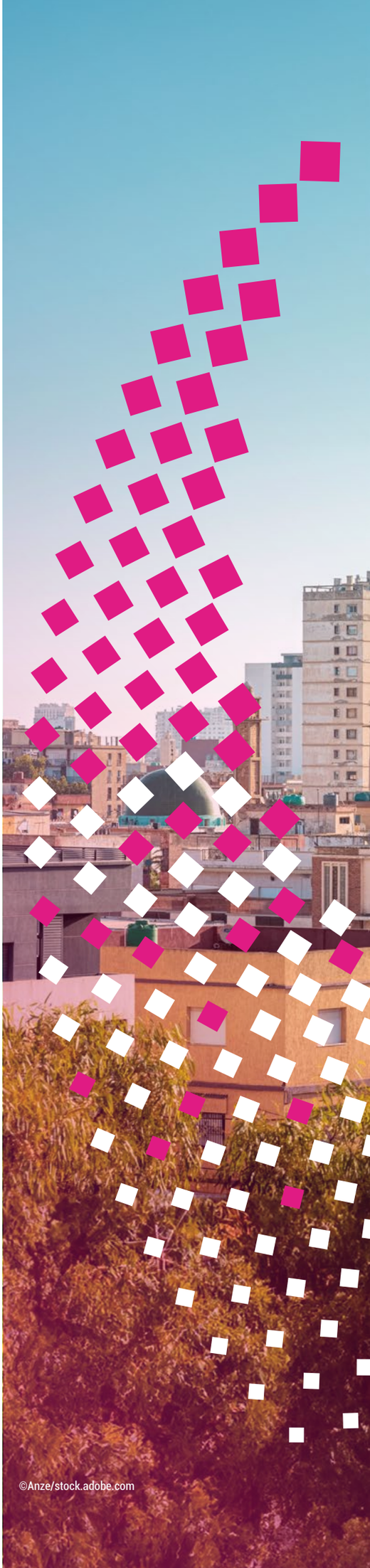

10 الحد من أوجه عدم المساواة

الهدف 10

الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

ألف. مقدمة

تشهد المنطقة ندرةً في البيانات الرسمية المتاحة بشأن عدم المساواة. فمعظم البلدان العربية لا تجمع أو لا تنشر معلوماتٍ عن توزيع الدخل والثروة، أو التمييز أو آثار السياسات على إعادة توزيع الدخل. ولا تتوفّر معلوماتٌ هامّة تتيح فهم عدم المساواة بالاستناد إلى البيانات المتاحة بشأن العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بتوزيع الدخل والثروة حسب الجنس، والعمر، وحالة الإعاقة، والأصل القومي، والعرق، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي، والعوامل الأخرى ذات الصلة. ويدلّ هذا النقص في البيانات على أنّ السياسات لا تراعي على نحو كافٍ قضايا عدم المساواة، ويشكّل هذا النقص عقبةً كبيرة أمام فهم تطوّر أوجه عدم المساواة المتداخلة في المنطقة.

وما لا شكّ فيه أنّ النمو الاقتصادي لم يكن شاملاً بما فيه الكفاية ولم يوفّر ما يلزم من فرص العمل الجيّدة للحدّ من الفقر على نحو مستدام، وذلك لأنّ معدلات النمو الإجمالية لم تشمل الأسر. وفي الوقت نفسه، لا تزال سياسات إعادة توزيع الدخل ضعيفة. فالنُظم الضريبية في المنطقة تنازلية إلى حدٍّ كبير، والنفقات الاجتماعية منخفضة وغير فعالة نسبياً (يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1). وللصراعات الطويلة الأمد أثرٌ سلبي على مساعي الحدّ من عدم المساواة في الثروة داخل بلدان المنطقة وفي ما بينها.

كما أنّ أوجه عدم المساواة الاجتماعية الناجمة عن القوانين والأعراف والممارسات التمييزية، وضعف سيادة القانون نسبياً، ومحدودية الحيّز المدني اللازم لتحقيق العدالة الاجتماعية تسهم أيضاً في تفاقم عدم المساواة في الفرص الذي يُهمَل بسببه الملايين من الناس. وللحدّ من عدم المساواة، سيتعيّن على البلدان العربية إعادة تأكيد دور الدولة باعتبارها الضامن الأساسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياساتٍ تهدف إلى تعزيز النمو لصالح الفقراء وتوليد فرص العمل اللائق، وفرض الضرائب على الثروة وإعادة توزيعها بشكل فعّال، وحماية حقوق جميع الناس.

طالت الأزمات الأخيرة، ولا سيما جائحة كوفيد-19، والحرب في أوكرانيا، وتسارع التضخم على الصعيد العالمي، سكان المنطقة بدرجات متفاوتة. فقد ألقت هذه الأزمات بجلّ تداعياتها على الفئات الضعيفة والمعرضة للمخاطر، جراء اهتزاز وضع شبكات الأمان ووهنها، فآلت الفجوات بين أغنى الفئات وأفقرها إلى مزيد من الاتساع، كما هي الحال في العديد من المناطق الأخرى. وواجهت الفئات الضعيفة، أكثر من غيرها، احتمالات خسارة الوظائف، وصعوبة في الاستفادة من الرعاية الصحية الحيوية وتحقيق الأمن الغذائي، أو تقطعاً في الحصول على فرص التعليم. وتشير التقديرات، حسب التعريفات الوطنية للفقر، إلى أنّ نحو 28 مليون شخص في المنطقة علقوا في براثن الفقر بين عامي 2020 و2023، بينما حقق أصحاب الملايين نمواً بنسبة 44 في المائة في قيمة أصولهم بين عامي 2019 و2020.

المصدر: ESCWA and others, 2023; ESCWA, 2022b.

ما تقوله البيانات

البيانات في هذا القسم مستمدة من المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، ما لم يذكر خلاف ذلك (اطلع عليها في كانون الأول/ديسمبر 2023).

تضمّ المنطقة ستة من البلدان العشرين التي تشهد أكبر الفوارق في العالم من حيث توزيع الثروة، وقد أدّت الأحداث الأخيرة إلى تفاقم هذه الفوارق[1]. وانخفضت فيها ثروة الشخص العادي بنحو 28 في المائة بين عامي 2019 و2020، فيما حقق أصحاب الملايين نمواً في ثرواتهم بلغ مجموعه 44 في المائة، بحيث ارتفع من 1.28 تريليون دولار إلى 1.85 تريليون دولار[2]. وأصبح 70,000 فرداً في المنطقة في عداد الأثرياء بين عامي 2019 و2021[3]، فيما تراجع مستوى نحو 29 مليون شخص إلى ما دون خط الفقر المدقع الدولي، الذي يُحسب بالعيش على 2.15 دولار في اليوم[4].

تشير تقديرات حصة المرأة من الدخل القومي إلى أن المنطقة تحلّ في مرتبة متأخرة عن المتوسطات العالمية، ما يكشف استمرار الفجوات بين الجنسين في الأجور والمشاركة في القوى العاملة. ولا يحقق أي بلد من بلدان المنطقة العربية حصة النساء من الدخل البالغة 35.1 في المائة على المستوى العالمي. وتكسب المرأة في 15 بلداً ما يساوي أو يقل عن 15 في المائة من مجموع دخل العمل (الجدول 10-1)[5].

تُحسب المنطقة العربية كمنطقة منشأ وعبور ومقصد، وتشكل وُجهة بارزة **للهجرة الدولية والنزوح القسري**، وهي تستضيف نحو **41.4 مليون مهاجر**[6] **(ومنهم 9.4 مليون لاجئ) يشكّلون 15 في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في العالم**[8,7].

شهدت المنطقة منذ عام **2010** زيادة هائلة في النزوح والهجرة القسرية. وارتفع **عدد اللاجئين لكل 100,000 شخص** من **816** إلى **1,914**، أي ما يقارب خمسة أضعاف المتوسط العالمي. وتستضيف المنطقة أكثر من ربع مجموع اللاجئين في العالم، وتعدّ مصدراً لهجرة أكثر من **40** في المائة من مجموع اللاجئين على مستوى العالم.

عدم المساواة قضيةٌ متداخلة الأوجه تحدّ من إمكانية تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة. ويساهم عدم المساواة في ارتفاع معدلات الفقر في المنطقة (الهدف 1) وانعدام الأمن الغذائي (الهدف 2)، وتباين النتائج في مجالي الصحة (الهدف 3) والتعليم (الهدف 4)، والتفاوت في إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي (الهدف 6)، والطاقة النظيفة والميسورة الكلفة (الهدف 7)، والمساكن ووسائل النقل الآمنة والميسورة الكلفة (الهدف 11). ويتأثر عدم المساواة بالفجوة بين الجنسين (الهدف 5)، والتوزيع غير المتساوي لفوائد النمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعوامل البيئية (الأهداف 12 و13 و14 و15)، والمؤسسات التي تعجز عن ضمان الحوكمة التشاركية وحماية الأفراد والفئات المعرّضة للمخاطر من التمييز (الهدف 16).

الجدول 10-1
حصة المرأة من دخل العمل (بالنسبة المئوية)

الأردن	11.1	السودان	14.7	ليبيا	24.7
الإمارات العربية المتحدة	10.5	الصومال	8.0	مصر	15.0
البحرين	12.9	العراق	6.4	المغرب	13.8
تونس	19.5	عُمان	8.6	المملكة العربية السعودية	6.7
الجزائر	12.5	دولة فلسطين	12.5	موريتانيا	15.8
جزر القمر	24.9	قطر	8.0	اليمن	1.0
الجمهورية العربية السورية	13.5	الكويت	15.6	العالم	35.1
جيبوتي	30.6	لبنان	21.7		

المصدر: وفقاً لتقديرات World Inequality Database، استُرجعت في 15 تموز/يوليو 2023.

للاطلاع على أحدث البيانات الخاصة بالهدف 10 على المستويين الوطني والإقليمي وتحليل مدى توفرها، يرجى زيارة المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا.

وصولاً إلى عام 2030: نهج السياسات المقترحة لتسريع التقدم في تحقيق الهدف 10

- إطلاق عمليات شفافة وتشاركية لصنع السياسات من أجل إدراج اعتبارات الإنصاف في الخطط والبرامج القطاعية، وتلبية احتياجات الأشخاص المعرضين للإهمال جرّاء الوضع الراهن.
- إقرار وإنفاذ التدابير التي تضمن المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بطرق منها الحماية من التمييز، واتخاذ تدابير السياسة العامة التي تكفل إعمال هذه الحقوق للجميع في المنطقة.
- تعديل السياسات الضريبية بحيث توفرّ مصادر مستدامة وسبلاً منصفة لتمويل الخدمات والاستثمارات العامة، بطرق منها اتخاذ تدابير لزيادة تصاعدية النُّظُم الضريبية وتعزيز دور الدولة في إعادة التوزيع.
- زيادة وتعزيز كفاءة النفقات الاجتماعية لتحقيق تكافؤ الفرص للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المتمايزة للأشخاص المعرضين للإهمال.
- تفعيل آليات المساءلة والشفافية المؤسسية التي تتيح إخضاع الهيئات العامة للمزيد من التدقيق، والتشديد على رصد النتائج.
- تعزيز استقلالية القضاء وإقرار الإصلاحات بهدف تسهيل إمكانية لجوء الفئات المهمشة إلى العدالة، والتشجيع على تحقيق المعاملة العادلة للجميع، وتوفير السبل اللازمة لمعالجة المظالم في حال التقاعص عن احترام الحقوق.
- اعتماد سياسات لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتعزيز التعاون بشأن الهجرة ضمن بلدان المنطقة وفي ما بينها (لا سيما في حالات الطوارئ).
- حماية حقوق الإنسان وحقوق العمل للمهاجرين، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية من خلال اتخاذ الإجراءات التشريعية، وزيادة إنفاذ تدابير الحماية، وتوسيع نطاق الوصول إلى آليات الإنفاذ للتصدي للانتهاكات.
- الاستثمار في جمع البيانات وتوسيع نطاق البيانات المفصلة لرصد أوجه عدم المساواة حسب الجنس، والعمر، وحالة الإعاقة، وحالة الهجرة، والعرق، والانتماء الإثني، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة، ولدعم تطوير السياسات المرتكزة على الأدلة.

باء. مشهد السياسات المعنية بالهدف 10

يتطلّب تحقيق المساواة من البلدان مراعاة مصالح الفقراء في التخطيط الاقتصادي الكلي، والعمل على تصميم سياسات تتوخى الإحاطة بالعقبات التي تواجهها مختلف الفئات في مجالات معينة. وقد برزت على الصعيد العالمي ضرورة إشراك الفئات المهمشة والمعرضة للمخاطر في عمليات وضع السياسات لابتكار الحلول التي تلبي احتياجاتها.

وفي المنطقة العربية، تتأثر إمكانية حصول الأفراد والمجتمعات على الفرص بخصائص فردية مثل دخل الأسرة، والطبقة الاجتماعية، والدين والعرق، والانتماء الإثني، واللغة الأم، والأصل القومي، والجنس، والعمر، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص. وتتجلى الفوارق في تفاوت الحصول على الخدمات الاجتماعية الجيدة، واختلاف أنماط تناقل الثروة بين الأجيال، وتباين مواطن القوة في الشبكات بين الأشخاص، وتجذّر الممارسات التي تنطوي على تمييز في القوانين أو الأعراف الاجتماعية. **وكثيراً ما تتقاطع أوجه عدم المساواة** بحيث تعرّض الأفراد لتداعيات مضاعفة جرّاء انتمائهم إلى فئات محرومة متعدّدة.

يرتبط التقصير في الحد من أوجه عدم المساواة في المنطقة العربية ارتباطاً وثيقاً بالتقصير في تحقيق الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. وبالإضافة إلى ما خلفته الصراعات والأزمات من آثار على المنطقة، ساهم عجز مؤسسات الدولة عن الاستجابة، ونقص الشفافية، وارتفاع مؤشرات الفساد، وتقييد حرية التعبير وسط اتجاه إلى تضييق الحيز المدني في تفاقم أوجه عدم المساواة، وتضاؤل الفرص المتاحة للتصدي لأسبابها.

وعلى هذا النحو، ترتبط قدرة المنطقة على تحقيق الهدف 10 ارتباطاً وثيقاً بما تحرزه من تقدم في تحقيق الهدف 16. فمن الضروري مثلاً زيادة الشفافية والمساءلة، والقضاء على الفساد، واعتماد نهج الحوكمة الشاملة من أجل تحقيق تكافؤ الفرص وضمان أن تخدم السياسات المصلحة العامة. ولا بد أيضاً من تعزيز سيادة القانون، وإمكانية اللجوء إلى العدالة، وحرية التعبير لتحقيق المساواة للمجتمعات المحرومة، والتصدي للإقصاء والتهميش.

ويركز هذا الفصل إلى حد كبير على الأبعاد المالية لعدم المساواة وكذلك على الهجرة. ويقدم الفصل الخاص بالهدف 16 صورة أوضح عن العوامل المؤسسية التي تساهم في تفاقم عدم المساواة وتشكل فرصاً للتغيير.

يتضمن هذا الفصل إقراراً بالأبعاد العديدة لعدم المساواة في المنطقة، ونظراً للندرة النسبية للبيانات المتعلقة بمقاصد الهدف 10، **يركّز في المقام الأول على مجالين، هما وضع سياسات المالية العامة والأجور (المقصد 10-4)، واعتماد سياسات هجرة مسؤولة ومتقنة الإدارة (المقصد 10-7).** ويعتبر كل منهما عنصراً مهماً لتحقيق المساواة، ولا يجوز فصلهما عن التدخلات الجارية في مجالات السياسات لضمان التنمية الشاملة والعادلة للجميع.

وبناء على ذلك، يجدر قراءة هذا الفصل بالتوازي مع الفصول الخاصة بالهدف 1 المعني بالقضاء على الفقر (مع التركيز على الحماية والنفقات الاجتماعية)، والهدف 8 المعني بالعمل اللائق ونمو الاقتصاد. وفي فصول أخرى، تتضمن الأقسام المتعلقة بوضع "سياسات لعدم إهمال أحد" المزيد من المعلومات بشأن العديد من مظاهر عدم المساواة في المنطقة العربية، وتحدد التدابير التي تتخذها البلدان لمعالجة أوجه عدم المساواة في النتائج والفرص.

وتُلاحظ اتجاهات مشتركة في الجهود التي تبذلها البلدان العربية للحد من أوجه عدم المساواة، والتي لا تقتصر على مستويات الدخل والتجمعات الجغرافية الفرعية.

الحماية الدستورية

- **تكفل الدساتير في المنطقة المساواة في الحقوق والحماية من أشكال عديدة من التمييز. ووقعت العديد من الدول العربية على اتفاقيات دولية لدعم حقوق الفئات السكانية المعرضة للمخاطر.** وتختلف الدساتير من حيث نطاق تطبيقها، إلا أنّ العديد منها يتضمن أحكاماً للحماية من التمييز على أساس:
  - الجنس (16 دستوراً).
  - العرق (16 دستوراً).
  - الدين (16 دستوراً).
  - حالة الإعاقة (6 دساتير).
  - المعتقد السياسي (6 دساتير).

وصدّقت معظم البلدان على اتفاقيات مرجعية بشأن حقوق الإنسان، على غرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (20 بلداً)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (22 بلداً)، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (21 بلداً).

من المثبت أن الضمانات الدستورية غير كافية للقضاء على الممارسات التي تنطوي على تمييز وضمان الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. وفي الكثير من الحالات، تفتقر قوانين مناهضة التمييز المعتمدة في بعض البلدان إلى صرامة في الإنفاذ. ويعزى الاستمرار في ممارسة التمييز إلى المواقف الثقافية السائدة، وعدم إشراك المجتمعات المعنية في عملية تصميم السياسات، ونقص الموارد المالية والبيانات اللازمة لدعم التنفيذ.

السياسات المالية

- **تعدّ معدلات الضرائب منخفضة عموماً في المنطقة.** فنسبة الضرائب التي تقدّر بنحو 8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أقلّ بكثير من وسيط المعدلات البالغ 18 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، و25 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل على مستوى العالم في عام 2019. وقد بلغت نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية في ذلك العام:
  - 1.5 في المائة في البلدان المتأثرة بالصراعات.
  - 4 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي.
  - 7 في المائة في أقل البلدان نمواً.
  - 19 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل[9].

لا تستفيد بلدان المنطقة بالقدر الكافي من إمكانيات فرض الضرائب كأداة لإعادة توزيع الدخل والثروة. فالمجال متاح في المنطقة لتعزيز اعتماد نُظُم لفرض الضريبة التصاعدية على الأفراد والشركات من أجل تمويل النفقات الاجتماعية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من عدم المساواة.

- **لا تؤثر النُّظُم الضريبية المعتمدة في المنطقة تأثيراً كبيراً على إعادة التوزيع.** فالبلدان تعتمد بشدة على الضرائب غير المباشرة، وضرائب الدخل الفردي تشكل حصة صغيرة نسبياً من مجموع الإيرادات الضريبية. وتؤمن ضرائب القيمة المضافة والرسوم المفروضة على استغلال الموارد الطبيعية معظم احتياجات الحكومات من التمويل، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي التي تفرض القليل من الضرائب المباشرة. إلا أن الضرائب المفروضة على الدخل والشركات تشكل أيضاً حصة صغيرة نسبياً من مجموع الإيرادات الضريبية في البلدان المتوسطة الدخل، بحيث لا تتجاوز عادة 20 في المائة، وحتى أدنى من ذلك في أقل البلدان نمواً. وتشكل ضرائب القيمة المضافة أكبر مصدر للإيرادات الضريبية في معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً التي تفرض أيضاً ضرائب على دخل الفرد. وفي **الأردن**، تمثل هذه الموارد 70 في المائة تقريباً من مجموع الإيرادات الضريبية[10]. واعتمدت بلدان مجلس التعاون الخليجي مؤخراً ضرائب على القيمة المضافة، فيما لا تزال تفرض الضرائب المباشرة على الدخل بنسب محدودة.

ونتيجة لذلك، تبقى النُّظُم الضريبية في المنطقة تنازلية إلى حد كبير، ما يحمّل الفقراء والطبقة الوسطى عبئاً أكبر مقارنةً بالأغنياء. والإعفاءات التي تتيحها نُظُم ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات الأساسية تعود، عامةً، بفائدة أكبر على الأسر الأكثر ثراء[11]. ويتفاقم هذا الاتجاه في بعض الحالات بسبب الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة على سلع الكماليات[12].

تؤمن الزكاة مصدراً مهماً لرفد أعمال الرعاية في المنطقة العربية حيث لا تحدث النُّظُم الضريبية الرسمية تأثيراً كبيراً على إعادة توزيع الثروة. والزكاة صدقة إلزامية بنسبة 2.5 في المائة، يتبرّع بها المسلمون الذين تزيد مدخراتهم وثرواتهم عن الحد الأدنى لمساعدة فئات من المستحقّين. وتخضع الزكاة لسياسات مختلفة بين بلد وآخر، فأداء الزكاة إلزامي في **السودان، والمملكة العربية السعودية، واليمن**؛ وطوعي في بلدان أخرى، وتتولى الدولة إدارة الأموال في بعض البلدان، ولا تشارك في جمعها أو توزيعها في البعض الآخر.

ويصعب تقدير مجموع أموال الزكاة بدقة، إلا أنها تشكل مصدراً مهماً للإنفاق الاجتماعي على مستوى العالم، حيث تصل إلى 200 مليار دولار على الأقل. والزكاة عنصر أساسي من عناصر تحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير الحماية الاجتماعية، بحيث تفيد الفئات المعرضة للمخاطر أحياناً بفعالية تفوق المساعدات التي تقدمها الدولة. غير أنه عند الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية في طرق التوزيع، تتعرّض فئات سكانية معينة للإقصاء ويُكرَّس التقسيم الطبقي الاجتماعي، من هنا ضرورة أن تكون هذه الأموال مكملة لجهود الدولة ولا تحلّ محلها.

المصدر: Gallien, Javed and van den Boogaard, 2023.

◆ **تعدّ النفقات الاجتماعية منخفضة في المنطقة مقارنة بالمتوسطات العالمية، وغير مستخدمة بما فيه الكفاية كأداة لمكافحة عدم المساواة.** وتسجل المنطقة مستويات لمجموع الإنفاق الحكومي مماثلة للمستويات العالمية، إلا أنها لا تنفق سوى 8.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 19.8 في المائة. وفي الوقت نفسه، يفوق إنفاق البلدان العربية على دعم المواد الاستهلاكية، والقوات العسكرية، وأجهزة الشرطة المتوسط العالمي بأشواط[13]. ويشير هذا الاختلال في التوازن إلى تقصير النفقات العامة في تمكين السكان والحد من أوجه عدم المساواة في النتائج والفرص، وإلى تعزيز أوجه عدم المساواة السائدة.

تبقى النفقات الاجتماعية استثمارات فعالة للحد من عدم المساواة، وتحفيز الحراك الاجتماعي، وتعزيز النمو الاقتصادي على الرغم من أن البلدان العربية لا تزال تواجه أوضاعاً مالية صعبة بسبب ارتفاع مستويات الديون. ومن الضروري أن تضمن هذه البلدان إدارة البرامج بشكل متقن، ووضعها بالاستناد إلى أدلة دامغة من أجل زيادة أثر الاستثمارات الاجتماعية إلى أقصى حد. ولمزيد من التحليل، يمكن الاطلاع على الفصل الخاص بالهدف 1.

الهجرة

◆ **يزداد توافق الآراء حول الحاجة إلى اعتماد أُطُر لضمان الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظّم، وآمن، ومنتظم، ومتّسم بالمسؤولية، وذلك في ظل ازدياد تدفقات الهجرة في جميع أنحاء المنطقة** التي بلغ فيها مجموع المهاجرين واللاجئين نحو 41.5 مليون شخص بحلول عام 2020. ويبرز التسليم المتزايد بضرورة إدارة سياسات الهجرة على نحو متقن في تأييد البلدان العربية الواسع النطاق للأُطُر العالمية التي وضعت مؤخراً بشأن هذا الموضوع، بحيث أن:

- 19 بلداً عربياً صوت لصالح الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية لعام 2018.
- 21 بلداً عربياً صوت لصالح الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين لعام 2018.

أما التصديق على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالهجرة، فيبدو أكثر تبايناً (الجدول 10-2)[14].

لا تزال حقوق المهاجرين معرضة للانتهاك على الرغم من الإصلاحات التي أجريت في الآونة الأخيرة. فهم لا يستفيدون غالباً من الخدمات العامة، أو يواجهون عقبات في الحصول عليها. وتؤدي عوامل مثل ظروف العمل غير العادلة، والتمييز، وأنماط الاقصاء، إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين المهاجرين والسكان المحليين، والمهاجرين العاملين في مختلف القطاعات، والنساء والرجال المهاجرين. وتتضمن سائر فصول هذا التقرير تحليلاً للتحديات التي يواجهها المهاجرون في مجالات محددة من السياسات.

©Ajdin Kamber/stock.adobe.com

جمع البيانات

◆ **تفتقر العديد من البلدان العربية إلى سياسات أو أُطُر تشريعية تقضي بتفصيل البيانات حسب خصائص مثل العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو حالة الهجرة، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية، ما يعرقل الجهود المبذولة لتقييم مدى أوجه عدم المساواة في المنطقة**[15]. فمعظم البلدان لا تجمع بانتظام معلومات عن توزيع الدخل والثروة أو تبلغ عنها علناً، كما أن غياب البيانات المفصلة بشأن سائر المؤشرات يحول دون التعمق في فهم أوجه عدم المساواة بين المجموعات. وفي الكثير من الحالات، تبقى الجهود المبذولة لجمع البيانات كإجراء المسوح الأسرية غير منتظمة، ما يحرم واضعي السياسات من الاسترشاد بالبيانات "الآنية" لاتخاذ تدابير السياسات المرتكزة على الأدلة. وبالتالي، غالباً ما يصعب تقييم حجم أوجه عدم المساواة ضمن البلدان، ومدى معالجة السياسات لها أو إغفالها إياها.

تؤدي محدودية البيانات إلى عرقلة الجهود الرامية إلى تقييم الفجوات بين الجنسين، والفوارق بين المناطق الحضرية والريفية، وأوجه الحرمان التي يعاني منها الأشخاص ذوو الإعاقة، ورفاه مجتمعات المهاجرين، وتقلص أيضاً قدرات واضعي السياسات على اتخاذ قرارات فعالة بشأن تخصيص الموارد تستند إلى فهم واضح لاحتياجات مجموعات أو مناطق معينة.

جيم. توجه السياسات حسب مجموعات البلدان

السياسات المالية وسياسات الأجور

يشير المقصد 10-4 إلى أن إصلاحات السياسة المالية تفسح المجال لزيادة الإيرادات الحكومية، والحد من اللامساواة الاقتصادية، وتمويل النفقات الاجتماعية بهدف تكافؤ الفرص.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أثّرت وفرة الموارد النفطية على توجهات السياسات المالية. وتفرض الحكومات في هذه المجموعة من البلدان ضرائب زهيدة على دخل الفرد والثروة، مما يقلل من إعادة توزيع الموارد بين الطبقات الاجتماعية. وفي السنوات الأخيرة، سعت هذه البلدان إلى تنويع الإيرادات الحكومية بفرض ضرائب جديدة غير مباشرة في الغالب، لا تسهم في توزيع أكثر إنصافاً للثروة.

◆ **تعتمد بلدان مجلس التعاون الخليجي على ثروتها النفطية الهائلة لتمويل النفقات الحكومية، وتفرض الضرائب بأدنى المعدلات، وضمن أضيق القواعد الضريبية في العالم. إلا أنها أجرت مؤخراً إصلاحات لتنويع مصادر الإيرادات.** ففي عام 2021، تجاوزت حصة قطاع المحروقات (الهيدروكربون) 70 في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية في **البحرين، وعُمان، وقطر، والكويت**؛ وناهزت 60 في المائة في **المملكة العربية السعودية**، و50 في المائة في **الإمارات العربية المتحدة**[16]. ولا تفرض هذه البلدان ضرائب على معظم مداخيل الأفراد، ولم يطبق أي منها ضريبة على الثروة. ولا تطبّق ضريبة دخل الشركات خارج قطاع الهيدروكربون عموماً إلّا على الشركات المملوكة للأجانب. أمّا في **الإمارات العربية المتحدة وعُمان**، فتطبّق هذه الضريبة أيضاً على الشركات المملوكة لمواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي، ولا تُفرَض في **البحرين** خارج قطاع النفط والغاز[17]. وتُلزَم الشركات في **قطر والمملكة العربية السعودية** بدفع الزكاة، ويُلزَم بدفعها الأفراد أيضاً في **المملكة العربية السعودية**[18].

◆ **وأدى تقلب أسعار الطاقة وتغيّر الهياكل الاقتصادية إلى إجراء إصلاحات تهدف إلى تنويع قواعد الإيرادات، وذلك إلى حد كبير من خلال فرض ضرائب على الاستهلاك.** والضرائب في بلدان مجلس التعاون الخليجي منخفضة للغاية تاريخياً، لكن تحصيلها ارتفع من نحو 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 إلى أكثر من 6 في المائة في عام 2021 عقب إجراء الإصلاحات[19]. والمحرك الرئيسي لهذه الزيادة هي ضرائب القيمة المضافة التي فرضها الاتفاق المبرم بين بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2016 بمعدل لا يقل عن 5 في المائة. إلا أنّ هذه الضرائب لم تطبّق بعد في **قطر والكويت** لغاية نيسان/أبريل 2024. وبلغت معدلات ضريبة القيمة المضافة 10 في المائة في البحرين، و15 في المائة في **المملكة العربية السعودية**. ووقعت بلدان مجلس التعاون الخليجي الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية التي تشمل مبيعات منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة، والمشروبات الغازية والمحلاة، والتي طُبِّقت في جميع البلدان باستثناء **الكويت**[20]. ولا يزال متوسط نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي أدنى بكثير من المتوسط العالمي للبلدان المرتفعة الدخل البالغ 16.4 في المائة، على الرغم مما حققته من زيادة في الإيرادات[21]. فهيمنة ضرائب القيمة المضافة على الإيرادات الضريبية تحد من إمكانية إعادة التوزيع ضمن النُّظُم الضريبية.

◆ **لم تعتمد معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي قواعد الحد الأدنى للأجور المطبقة عالمياً.** وغالباً ما يقتصر ضمان الحد الأدنى

للأجور على قطاعات معينة أو على المواطنين (كما هي الحال في **عُمان**[22] **والمملكة العربية السعودية**)[23]، على الرغم من أن العمال المغتربين يشكلون أكثر من 75 في المائة من القوى العاملة[24]. **قطر والكويت** هما البلدان الوحيدان حيث يُطبّق الحد الأدنى للأجور على العاملين في جميع القطاعات ومن جميع الجنسيات. وفي **البحرين**، تحدد القوانين حداً أدنى للأجور للمواطنين العاملين في القطاع العام فقط[25]. أمّا في **الإمارات العربية المتحدة**، فلا يُطبّق حد أدنى للأجور مع أن قانون العمل ينص على ضرورة أن تغطي الأجور الاحتياجات الأساسية للعاملين[26].

البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً

تفتقر معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً[27] إلى وفرة موارد النفط والغاز مقارنة ببلدان مجلس التعاون الخليجي، وتعتمد على الضرائب لتمويل النفقات العامة. ولم تتوصل السياسات الضريبية إلى إعادة توزيع الثروة على نحوٍ فعال في خضم ارتفاع معدلات الفقر وزيادة تركيز الثروة، لا سيما وأن الحكومات تنحو عموماً إلى فرض الضرائب التنازلية وغير المباشرة. وأدى انتشار القطاعات غير النظامية إلى الحد من نطاق سياسات العمل والأجور الرامية إلى تقليص أوجه عدم المساواة، ما يبيّن ضرورة تحقيق النمو الاقتصادي الشامل الذي يسهم في استحداث فرص العمل اللائق للجميع (الهدف 8).

◆ **سجلت البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً على مدى العقد الماضي انخفاضاً في مجموع الإيرادات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتضخماً في مستويات الديون، ما أثر بشدة على الحيز المالي المتاح للحكومات، وعرّض خطط السياسات الاجتماعية للخطر[28]. وسعت البلدان إلى إصلاح نُظُمها الضريبية، إلا أن تحقيق الإيرادات لا يزال يعتمد في الغالب على مصادر الضريبة التنازلية غير المباشرة.** وتطبق معظم بلدان هذه المجموعة شكلاً من أشكال الضرائب التصاعدية، بحيث أن عدد شرائح ضريبة دخل الفرد يتراوح بين شريحتين فقط في **ليبيا** وتسع شرائح في **الجمهورية العربية السورية**. وتتراوح المعدلات المطبقة على أصحاب المداخيل العليا بين 13 في المائة في **ليبيا** و38 في المائة في **المغرب**. وفي السنوات الأخيرة، عمدت بلدان عديدة إلى تعديل الشرائح الضريبية وزيادة المعدلات المطبقة على أصحاب المداخيل العليا، بما في ذلك **الأردن، ولبنان، ومصر، وموريتانيا**[29]. أمّا **الجزائر**، فاتبعت نهجاً مختلفاً قضى بتخفيض معدل ضريبة دخل الفرد تدريجياً في عام 2022 كمحاولة للحفاظ على القوة الشرائية للسكان في خضم تسارع التضخم العالمي[30].

وتشمل النُّظُم الضريبية في معظم البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً إلى حد كبير على الضرائب غير المباشرة التنازلية كضرائب القيمة المضافة لزيادة الجزء الأكبر من إيراداتها العامة، حتى وإن شملت بعض الضرائب التصاعدية. وفي معظم الحالات، لم ترتفع ضريبة دخل الفرد كنسبة من مجموع الإيرادات على مدى العقد الماضي، إلّا في **تونس**. وتراوحت نسبة ضرائب القيمة المضافة مؤخراً بين 40 و50 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية في **تونس، ولبنان، ومصر، والمغرب**؛ وبين 50 إلى 60 في المائة في **فلسطين وموريتانيا**؛ وتجاوزت 70 في المائة في **الأردن**. ورفعت عدة بلدان في هذه المجموعة، منها **تونس، والجزائر، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر، وموريتانيا** معدلات ضريبة القيمة المضافة في السنوات العشر الماضية. وكثيراً ما أدت الجهود الرامية إلى توسيع القاعدة الضريبية إلى إخضاع المزيد من أصحاب الدخل المنخفض للضريبة، ما زاد من العبء النسبي للضرائب على الطبقتين الدنيا والوسطى[31].

◆ **لم تؤد زيادة معدلات الضرائب في القوانين إلى تحقيق زيادة متناسبة في الإيرادات عموماً، ما يكشف العيوب التي تشوب الامتثال الضريبي والإدارة الضريبية. وهذه التحديات شائعة في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً، ولو بدرجات متفاوتة.** وفي بعض الحالات، أعقب اتخاذ التدابير الرامية إلى زيادة الإيرادات الضريبية انخفاض في الأموال المحصلة. ففي **مصر**، انخفضت إيرادات ضريبة دخل الشركات من 35 إلى ما يقارب 25 في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية بين عامي 2010 و2019، على الرغم من زيادة المعدل العام لضريبة دخل الشركات. وبالمثل، أعقب زيادة معدلات ضريبة القيمة المضافة في **تونس** **ولبنان** انخفاض حصة هذه الضرائب في مجموع الإيرادات[32].

ومن الصعوبات التي تواجه تحصيل الإيرادات ارتفاع معدلات التهرب الضريبي؛ وانتشار الفساد الذي يؤدي إلى انعدام الشفافية أو الإنفاذ غير المتكافئ للنظام الضريبي؛ وانعدام الكفاءة في تحصيل الضرائب؛ وازدياد العمالة غير النظامية، بحيث أن العديد من الأفراد والأعمال التجارية الصغيرة غير مشمول بنُظُم تحصيل الضرائب.

غالباً ما تعيق الحوافز المالية السخية والمتداخلة أحياناً عملية تحصيل ضرائب الشركات، وتؤدي إلى تآكل القاعدة الضريبية من دون إحداث آثار إيجابية متناسبة على الاستثمار. وعلاوة على ذلك، تكلف الممارسات غير القانونية، مثل التلاعب في الفواتير التجارية وإساءة استخدام ضرائب الشركات، المنطقة أكثر من 80 مليار دولار سنوياً. وتواجه البلدان المتوسطة الدخل، وأقل البلدان نمواً، والبلدان المتأثرة بالصراعات هذه التحديات التي تتفاوت خطورتها حسب القدرات الإدارية لكل بلد وظروفه.

المصدر: ESCWA, 2022a.

◆ **حدّدت معظم البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً في المنطقة الحد الأدنى للأجور، إلاّ أنّ تأثيره على عدم المساواة يبقى في الغالب محدوداً.** فالقطاع غير النظامي يضمّ غالبية فرص التشغيل، بنسبة تتراوح بين 50 و70 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل، وبنسبة تناهز 90 في المائة[33] في عدد من أقل البلدان نمواً. وفي هذه الحالة، لا يخضع معظم العمال، وخاصة العمال ذوي الأجور المنخفضة، لقوانين العمل، ما يحد بشدة من تأثير سياسات الأجور على تقليص عدم المساواة. ويزداد تأثير هذه التدابير فعالية إذا اقترنت بنمو اقتصادي شامل يعتمد على القطاعات التي تستحدث فرص عمل لائق وتحفّز الشركات والأفراد للانضمام إلى قطاع العمل النظامي.

البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

تعاني البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار[34] من تقلص الحيز المالي وارتفاع الدين العام، شأنها شأن البلدان المتوسطة الدخل أو أقل البلدان نمواً في المنطقة. إلا أنّها تواجه تحديات إضافية، إذ تتفاقم هذه المسائل جرّاء التدهور الاقتصادي الحاد، والانخفاض الكبير في القدرة على حشد الموارد المحلية، وتداعيات الدمار والعنف. وتلقي هذه المشاكل بأكبر الأعباء على السكان الأكثر فقراً، وتعرقل الجهود التي تبذل على صعيد سياسات معالجة أوجه عدم المساواة.

◆ **تزامن حدوث الأزمات في العديد من البلدان مع ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملات الوطنية.** وتلقي هذه العوائق بجلّ تداعياتها على الأسر الفقيرة وأسر الطبقة الوسطى التي لا تملك أصولاً متنوّعة، ومدخرات قيمة، وتنفق نسبة كبيرة من دخلها على الاحتياجات الأساسية، ما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بارتفاع الأسعار[35]. ففي **لبنان**، أثرت الأزمة الاقتصادية الحادة بشكل كبير على معدلات الفقر المتعدد الأبعاد التي ارتفعت من 42 إلى 82 في المائة بين عامي 2019 و2021[36]. وفي **اليمن**، باتت احتياجات الغذاء تستهلك أكثر من نصف مجموع النفقات لدى 73 في المائة من الأسر بسبب استمرار الصراع وانخفاض قيمة الريال[37]، ويحتاج 19 مليون يمني إلى مساعدات غذائية، ويعاني نحو 2.2 مليون طفل من نقص حاد في التغذية[38]. وتؤدي الصراعات والأزمات إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بحيث تتعرّض النساء والفتيات بشكل أكبر للعنف ومخاطر زواج الأطفال، ويواجهن بشكل غير متناسب الآثار السلبية على وضعهن الصحي والتعليمي والغذائي[39].

◆ **يؤدي تصدّع السلطة السياسية وتفاقم التحديات الإدارية في البلدان المتأثرة بالصراعات إلى عرقلة جهود تحصيل الإيرادات، ونشوء هياكل ضريبية موازية تفاقم أوجه عدم المساواة.** فلدى هذه البلدان أدنى قدر من عوائد الضرائب في المنطقة، إذ لا يمثل معدّل الضرائب المحصلة سوى 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتَبرُز بوضوح التحديات المرتبطة بالامتثال في البلدان المتأثرة بالصراعات وحالات الأزمات عالمياً. فالتحصيل الفعلي للضرائب في تلك البلدان يبقى متدنياً مع أن معدلات الضرائب القانونية فيها تفوق في المتوسط المعدلات في البلدان غير المتأثرة بعدم الاستقرار[40]. وفي **اليمن**، انخفضت نسب الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي بنحو 75 في المائة منذ اندلاع الصراع، إثر تراجع هائل في الإنفاذ والامتثال. وانخفض الامتثال الضريبي في قطاع الخدمات إلى ما دون 15 في المائة، فيما ضريبة المبيعات العامة لا تفرض فعلياً إلا على الواردات[41]. ويؤدي ضعف تطبيق الضرائب المباشرة في البلدان المتأثرة بالصراعات والأزمات إلى اعتماد نُظُم ضريبية أكثر تنازلية، بحيث أن الأفراد الأكثر ثراءً غالباً ما يخضعون لمعدلات ضريبية فعلية أقل مما تخضع له الطبقتان الفقيرة والوسطى.

وفي البلدان التي تشهد انقساماً في السلطة السياسية، قد يخضع الأفراد للضرائب التي تفرضها الأطراف المتنافسة، ما يعرّضهم للمزيد من المخاطر، ويفاقم أوجه عدم المساواة. ففي **اليمن**، يخضع المواطنون والشركات لازدواج ضريبي بين شمال البلد وجنوبه بسبب الإجراءات الجمركية المتخذة بين الجزأين، والرسوم المفروضة لتحويل الأموال داخل المناطق وفي ما بينها[42]، والتي تصل إلى 100 في المائة[43]. وكثيراً ما تضع الجماعات المسلحة في البلدان المتأثرة بالصراعات نُظُماً غير قانونية لتحصيل الإيرادات في المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتمارس شتى ضروب الابتزاز ضد السكان الذين يعانون الأمرّين أصلاً، كما حدث في **الجمهورية العربية السورية، والصومال، والعراق**[44,45].

◆ **يؤدي غياب آليات إعادة التوزيع التي من شأنها ضمان تحقيق مكاسب إنمائية منصفة إلى تأجيج الصراعات. وتقاسم الإيرادات بين فئات أصحاب الدخل، والطبقات الاقتصادية، والمناطق الجغرافية ضروري لمعالجة أوجه عدم المساواة وإعادة توازنها.** وفي حين أن الصراعات تفاقم عدم المساواة، يمكن لعدم المساواة أن يساهم في اندلاع الصراعات. فمن خلال تأجيج التوترات الكامنة وإذكاء الاختلافات بين المجموعات، يمكن لعدم المساواة أن يقوّض التماسك الاجتماعي واستقرار الدولة[46]. وتشكّل المظالم المتعلقة بغياب الإنصاف بين المجموعات وبين المناطق الوقود لاندلاع الصراعات ونشوء حالات عدم الاستقرار في المنطقة.

©pressmaster/stock.adobe.com

سياسات الهجرة

تكتسب الهجرة أهميةً متزايدة في مجال السياسات في المنطقة العربية، وإن اختلفت طبيعة تحركات الأشخاص واستجابات السياسات. وتستضيف البلدان العربية نحو 41.4 مليون مهاجر ولاجئ دولي، وتبرز بلدان مجلس التعاون الخليجي وُجهة رئيسية للعمال المهاجرين من جنوب وجنوب شرق آسيا، ومن أفريقيا وأماكن أخرى في العالم. وتشهد هذه المنطقة حركة هجرة كثيفة خارجة، إذ بلغ عدد المهاجرين واللاجئين منها 32.8 مليون شخص في عام 2020. وانتقل إلى بلدان عربية أخرى نحو 14.5 مليون مهاجر ولاجئ، أي أكثر من ثلث مجموع السكان المهاجرين في المنطقة. ويهاجر الناس في جميع أنحاء العالم بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وانعدام الاستقرار السياسي، وغياب الأمن، وبما أنّ هذه المنطقة تقع على مفترق الطرق بين أفريقيا وآسيا وأوروبا، فمن الطبيعي أن تعبر بلدانَها أعدادٌ متزايدة من المهاجرين في طريقهم إلى وجهتهم.

ورغم تزايد أهمية الهجرة، تختلف البلدان العربية من حيث اعتماد الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة. وهي تتّبع نهجاً مختلفة في تقديم الخدمات للمهاجرين واللاجئين. ويلخص الجدول 10-2 حالة اعتماد مجموعة مختارة من الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالهجرة في المنطقة العربية[47].

الجدول 10-2
حالة اعتماد صكوك قانونية دولية معنية بالهجرة في المنطقة العربية

الاتفاقية	حالة الاعتماد
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمال المهاجرين، (1949)	اعتمدتها أربعة بلدان **(الجزائر، وجزر القمر، والصومال، والمغرب)**
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، (1990)	اعتمدتها سبعة بلدان **(الجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)**
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، (1975)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(جزر القمر، والصومال، وموريتانيا)**
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين، (2011)	لم يعتمدها أي بلد عربي
اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن وكالات الاستخدام الخاصة، (1997)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(الجزائر، والصومال، والمغرب)**
اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين	اعتمدتها تسعة بلدان **(تونس، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن)**
بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000	اعتمدها 20 بلداً **(الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا)**
بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 2000	اعتمدها 15 بلداً **(البحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والعراق، وعُمان، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا)**
اتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية، (1954)	اعتمدتها ثلاثة بلدان **(تونس، والجزائر، وليبيا)**

المصدر: إعداد المؤلفين.

بلدان مجلس التعاون الخليجي

تستضيف بلدان مجلس التعاون الخليجي 74 في المائة من مجموع المهاجرين واللاجئين في المنطقة، ومعظمهم من العمال الآتين من جنوب وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا. وقد اعتمدت هذه البلدان تاريخياً على القوى العاملة المهاجرة، وتضم أعداداً كبيرة من العاملين المغتربين في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي عام 2020، شكل السكان من غير مواطني بلدان مجلس التعاون الخليجي 52 في المائة من مجموع سكان هذه البلدان[48]، وأكثر من 75 في المائة من القوى العاملة المستخدمة في كل بلد[49]. ويقدم المهاجرون مساهمات مهمة في مجتمعاتهم، ويعملون في قطاعات حيوية، إلا أنّ العديد منهم يواجه عقبات في الحصول على الخدمات، ويتعرّض لمخاطر الاستغلال بسبب أحكام الأُطُر التي تنظم العمل والسياسات ذات الصلة.

وتبقى أوجه عدم المساواة عميقة بين المواطنين في بلدان مجلس التعاون الخليجي والوافدين إليها، وبين ذوي المهارات المنخفضة من العمال المهاجرين وذوي المهارات العالية، وبين المهاجرين النظاميين وغير النظاميين، الذين يواجهون عوائق مختلفة في الحصول على خدمات مثل الصحة والتعليم (الهدفان 3 و4)، ولا يستفيدون عموماً من تغطية الحماية الاجتماعية (الهدف 1)، ويصطدمون بحواجز في إثبات حقوقهم القانونية (الهدف 16).

◆ **وتتخذ بلدان مجلس التعاون الخليجي بشكل متزايد خطوات لتحسين الظروف المعيشية للعمال المهاجرين، بطرق منها الإصلاحات القانونية. غير أن عوائق كبيرة لا تزال تحول دون إعمال حقوق المهاجرين.** وعمدت معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى إصلاح نُظُم الكفالة التي طالما ربطت الإقامة القانونية للعمال بأصحاب العمل الذين بدورهم قد يتحكّمون بشدة بعملهم. وغالباً ما يطلب من العمال المهاجرين الخاضعين لنظام الكفالة الحصول على موافقة الكفيل لتغيير عملهم أو السفر، ويواجهون صعوبات في ترك عملهم متى رغبوا في ذلك. وتؤدي هذه الممارسات إلى حرمان العمال المهاجرين من حقوقهم، إذ ترسّخ اختلال توازن القوى بين العاملين والكفلاء، وتفسح المجال لسوء المعاملة والاستغلال. وأفضت الإصلاحات إلى الحد من مظاهر التحكم، وأتاحت للعمال المهاجرين مزيداً من المرونة لتغيير عملهم، وعززت سلطات الرقابة الحكومية للتصدي للانتهاكات، مع أن هذه الجهود لا تشمل بالضرورة العاملين في جميع القطاعات.

وأدخلت **قطر** تعديلات جوهرية على نظام الكفالة في عام 2020 تقضي بإلغاء شرط حصول العمال المهاجرين على موافقة صاحب العمل لتغيير عملهم قبل انتهاء العقد (ومنهم العمال المهاجرون الذين لا تشملهم الحماية بموجب قانون العمل، مثل عاملات المنازل) وإلغاء شرط الحصول على موافقة للسفر لمعظم العمال المهاجرين. غير أن حالات عدم التكافؤ لم تذلّل بعد، فأصحاب العمل ما زالوا يتولّون مسؤولية الحصول على تصاريح الإقامة للعمال المهاجرين، ويستأثرون بحق إلغائها، ما يؤدي إلى انتهاكات[50]. وأطلقت **المملكة العربية السعودية** مبادرة لإصلاح العمل في عام 2020، خففت من شروط حصول العمال المهاجرين المشمولين بقانون العمل على موافقة أصحاب عملهم. غير أن الإصلاحات لم تشمل فئات معينة من العمال المهاجرين، بما في ذلك العاملون في المنازل والعمال الزراعيون[51]. وأعلنت البحرين عن إصلاحات لتفكيك نظام الكفالة في عام 2009، إلا أن القانون الذي يلزم العاملين بإنهاء سنة كاملة من الخدمة قبل أن يتمكنوا من تغيير صاحب العمل يقوّض تدابير الإصلاح[52].

ومن التدابير التي أطلقت مؤخراً لتعزيز حماية العمال المهاجرين اعتماد عقود عمل موحدة، كما هي الحال في **الكويت**، وإنشاء مؤسسات مهمتها تحديد ضحايا الإتجار بالبشر وتقديم الدعم لهم، على غرار مركز حماية العمالة الوافدة في البحرين[53]. ونفّذت بعض البلدان إصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية بحيث تشمل العمال المهاجرين بالتغطية (الهدف 1).

البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً

البلدان العربية المتوسطة الدخل[54] هي، وإن بدرجات متفاوتة، منشأً ومعبراً ووُجهةً للمهاجرين الدوليين الذين هم في الغالب لاجئون أو طالبو لجوء. وتختلف هذه البلدان في ما تعتمده من نُهج وطنية إزاء الهجرة، إلّا أنها تتشابه من حيث أنماط الهجرة واستجابات السياسات، مع اختلافات واضحة بين بلدان المشرق وبلدان المغرب العربي.

◆ **ازداد عدد المهاجرين واللاجئين في بلدان المشرق بأكثر من الضعف منذ عام 1990، ويعزى ذلك إلى ما شهدته هذه البلدان من صراعات طويلة ونزوح قسري.** وتسببت العديد من الأزمات الكبرى بحصول موجات نزوح وهجرة بين بلدان المشرق، بحيث أن ثلاثة أرباع المهاجرين الدوليين هم إما فلسطينيون أو لاجئون سوريون[55]. والجدير بالذكر أن **الأردن ولبنان** يستضيفان أكبر عدد من اللاجئين نسبةً للفرد الواحد في العالم.

واتبعت البلدان المضيفة نُهُجاً مختلفة في تقديم الخدمات لمجتمعات اللاجئين. ففي **مصر**، يحق للاجئين من كل الجنسيات الحصول قانوناً على الرعاية الصحية العامة بالتساوي مع المواطنين. وفي **الأردن**، يحصل اللاجئون المسجلون على الرعاية الصحية في المستشفيات الحكومية لقاء الرسوم نفسها التي يدفعها الأردنيون غير المؤمَّن عليهم[56]. ويحظى اللاجئون بشكل عام بإمكانية الحصول على بعض الخدمات التعليمية، ولكن بشروط وجودة متفاوتة (الفصل الخاص بالهدف 4). وهم يواجهون تحديات في الحصول على فرص سبل عيش مستدامة بسبب الشروط المفروضة على إصدار تصاريح العمل القانونية، وغالباً ما تحد البلدان المضيفة من المهن التي يحق لهم مزاولتها[57,58].

◆ **تقع مجموعة بلدان المغرب وسط مسارات الهجرة التي تربط أفريقيا وأوروبا وغرب آسيا. وقد شهدت زيادة ملحوظة في الهجرة العابرة غير النظامية في السنوات الأخيرة.** وتستضيف بلدان المغرب العربي عدداً محدوداً نسبياً

من المهاجرين واللاجئين (3 في المائة من مجموع سكان المنطقة)، ولكنها تشكل موقعاً لموجات عارمة من الهجرة العابرة بين أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا. وتحظى حوكمة المغتربين والشتات باهتمام متزايد نظراً للاتجاهات الهامة للهجرة في هذه المجموعة من البلدان. وتشارك بلدان المغرب العربية في "حوار 5+5" لتعزيز التعاون مع الشركاء الأوروبيين في مجموعة من المجالات، منها الهجرة، وقد اتخذت تدابير إضافية لمراقبة الحدود بالتعاون مع شركاء الاتحاد الأوروبي. وأسفرت جلسة الحوار لعام 2020 عن اتفاق يقضي بضرورة الإحاطة باتجاهات الهجرة على نحو أفضل، وتسهيل التنقل والهجرة النظامية، وتعزيز التنسيق للتصدي للهجرة غير النظامية واستغلال المهاجرين[59].

أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار

ليست أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار[60] عموماً بلدان وُجهة للمهاجرين الدوليين، إلا أنها تشكّل منشأً لأعداد كبيرة من السكان المهاجرين التماساً للأمان أو بحثاً عن الفرص الاقتصادية. والعديد منها أيضاً بلدان عبور لأنها تقع على طول مسارات الهجرة الدولية الأساسية. ويفد حوالى ثلاثة أرباع المهاجرين واللاجئين في أقل البلدان نمواً من بلدان أفريقية غير عربية[61].

- **عززت عدة بلدان مؤخراً تدابير مكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين**، بما في ذلك إعادة هيكلة وتوسيع مديرية مكافحة الإتجار بالبشر في **العراق**، واتخاذ تدابير لمكافحة الإتجار (تشمل وضع خطط عمل وسن تشريعات) في **جزر القمر، والسودان، والعراق، وموريتانيا**.

- **تشغل عودة اللاجئين حيّزاً كبيراً في سياسات البلدان الخارجة من الصراعات، وإن اختلفت بشأنها النهج المتبعة اختلافاً كبيراً.** فقد وضعت **الصومال** سياسة للنازحين داخلياً واللاجئين العائدين في عام 2019 لتسهيل إعادة إدماجهم في الحياة العامة من خلال إنشاء إطار لحماية حقوقهم ومدّهم بالمساعدة. وتسعى التدابير المتخذة في إطار السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية وسياسات الأراضي والإسكان إلى تلبية احتياجات النازحين داخلياً واللاجئين العائدين تحديداً. وتدعم أمانة الحلول الدائمة التابعة لوزارة التخطيط تطوير السياسات التي تستهدف النازحين داخلياً، والمواطنين العائدين، واللاجئين وطالبي اللجوء. وفي **الجمهورية العربية السورية**، يشترط قرار مجلس الوزراء رقم 46 (2020) على المواطنين السوريين واللاجئين الفلسطينيين المقيمين سابقاً في البلد تصريف 100 دولار بالليرة السورية وفقاً لأسعار الصرف الرسمية على الحدود قبل السماح لهم بالدخول مجدداً إلى الأراضي السورية؛ أما تسجيل الفلسطينيين الراغبين في العودة إلى مخيمات اللاجئين، فيقتصر على المقيمين السابقين الذين يمكنهم إثبات ملكية مسكن مبني ضمن حدود المخيم[62].

البلدان العربية متلقية ومرسلة لتدفقات التحويلات الدولية

تلقت المنطقة بالإجمال 57.9 مليار دولار من تدفقات التحويلات في عام 2020، أي ما يعادل 8 في المائة من المجموع العالمي. وهذا المبلغ يفوق بأشواط الإيرادات التي حققتها من الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتكتسب تدفقات التحويلات أهمية خاصة في بلدان المشرق التي تتلقى 75 في المائة من تدفقات التحويلات الواردة إلى المنطقة، وهي نسبة تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث الحجم بين بلد وآخر. فقد بلغت تدفقات التحويلات 2.1 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه المنطقة في عام 2020، فيما تجاوز مجموع هذه الأموال 14 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في **جزر القمر ولبنان.**

وتعدّ بلدان مجلس التعاون الخليجي مصدراً رئيسياً للتحويلات المالية على الصعيد العالمي. ففي عام 2019، مثلت هذه التحويلات 95 في المائة من التحويلات المرسلة من المنطقة والتي تبلغ قيمتها نحو 120 مليار دولار، ونحو 25 في المائة من جميع التحويلات العالمية.

وفي عام 2020، قدرت كلفة إرسال التحويلات إلى المنطقة بنسبة 6.58 في المائة، وهي نسبة تتسق إلى حد ما مع المتوسط العالمي، إلا أنها تبقى أعلى بكثير من سقف الرسوم الذي حدده المقصد 10-3، والبالغ 3 في المائة. وتشمل العوامل التي تؤدي إلى ارتفاع الرسوم عدم اتساق أشكال البيانات للمدفوعات عبر الحدود، وتعقيد متطلبات الامتثال الرامية إلى الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وساعات العمل المحدودة، ومنصات التكنولوجيا القديمة، وسلاسل المعاملات الطويلة، وضعف المنافسة.

المصادر: ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.

دال. سياسات لعدم إهمال أحد

يتطلب التصدي لعدم المساواة في المنطقة العربية اتخاذ خطوات لمعالجة الفوارق الرأسية (المتعلقة في المقام الأول بمسائل التوزيع بين الأفراد والأسر) والفوارق الأفقية (المتعلقة بالاختلافات بين المجموعات الديمغرافية). وتحتاج بلدان هذه المنطقة للحد من عدم المساواة على نحو مستدام إلى اعتماد سياسات واسعة النطاق لتحسين نوعية الحوكمة، وتعزيز ظروف الاقتصاد الكلي لتحقيق نمو واسع القاعدة. ولا بد لها من إقرار سياسات مالية معنية بإعادة التوزيع تضمن الإنصاف في تقاسم ثمار التقدم.

ومن الضروري أن تعالج السياسات أيضاً أسباب التهميش، وتستجيب للاحتياجات المتمايزة لفئات محددة معرضة للإهمال. وحسب القضايا المطروحة، غالباً ما تضم هذه الفئات في المنطقة النساء والفتيات؛ والأطفال والشباب؛ وكبار السن؛ والأشخاص ذوي الإعاقة؛ والمهاجرين، واللاجئين، والنازحين داخلياً؛ وسكان المناطق الريفية؛ والمحرومين اقتصادياً.

والتصدي لعدم المساواة كقضية شاملة هو في صميم الدعوة التي أطلقتها خطة عام 2030 إلى عدم إهمال أحد. وهذا يتطلب تكثيف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتهميش وسد الفجوات الناجمة عن أوجه عدم المساواة المتداخلة، إلا أن تدابير تقليص هذه الفوارق حاضرة في كل مجال من مجالات سياسات أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على الأمثلة ذات الصلة في الفصول المخصصة للأهداف في هذا التقرير.

هاء. مشهد التمويل

تسارعت وتيرة تراكم الثروة وتركيزها بين الأفراد الأكثر ثراء في المنطقة العربية منذ بداية جائحة كوفيد-19، ووسط تزايد الفقر وعدم المساواة. ففي عام 2019، استأثر أغنى 10 في المائة من الأشخاص بنحو 75 في المائة من ثروة المنطقة، وارتفعت هذه الحصة إلى 81 في المائة في أواخر عام 2020. وشهدت الفترة نفسها انخفاض ثروة النصف الأفقر من السكان بنحو الثلث[63]. وفي أواخر عام 2022، امتلك أغنى 1 في المائة من الأشخاص البالغين نحو 44.7 في المائة من مجموع الثروة، بينما امتلك أفقر 50 في المائة منهم 3.2 في المائة فقط[64]. ولم يتخذ سوى القليل من التدابير على مستوى السياسات للتصدّي لتزايد تركيز الثروة في المنطقة. واقتصرت الجهود القليلة المبذولة لفرض ضرائب على الثروة على الممتلكات العقارية. وهذه الضرائب محدودة النطاق عموماً، ولا تطبق أحياناً إلا على نقل الملكية، وكثيراً ما تشملها الإعفاءات. ومن العقبات أيضاً قدم إجراءات تقييم العقارات، والإدارة المجزأة للأراضي، وإدارة ضريبة الأملاك التي تواجه صعوبات في الإنفاذ والامتثال. وفي المنطقة، بذلت الجزائر أكبر الجهود لفرض ضريبة على الثروة تطبق على الأصول الشخصية، بما في ذلك الممتلكات العقارية، والمركبات، والأعمال الفنية، والأسهم في الشركات الضالعة في إدارة الثروات[65].

يؤدي التصدي للتسرب الضريبي غير المشروع والتهرب الضريبي إلى تحقيق الإنصاف في تحصيل الإيرادات وجمع موارد كبيرة لتمويل التنمية المستدامة في البلدان العربية، كما أن تنفيذ الإصلاحات يساهم في اعتمادها نُظُماً ضريبية أكثر تصاعدية. ويتضمن الفصل الخاص بالهدف 16 المزيد من التحليل بشأن سوء استخدام الضرائب، والتدفقات المالية غير المشروعة، والتلاعب بالفواتير التجارية، وغيرها من عمليات التسرب غير المشروع.

©dudlajzov/stock.adobe.com

وأدى الافتقار إلى بيانات عالية الجودة عن حجم وتكوين الثروات الخاصة إلى إحباط هذا التحول في السياسة وانخفاض تحصيل الإيرادات، على الرغم من اتخاذ تدابير لتجميع هذه المعلومات رقمياً وتعزيز قدرات السلطات الضريبية على تقييمها[66].

وواجهت الجهود المبذولة لفرض ضرائب على الثروة في مناطق أخرى صعوبات في تحديد المكلفين بهذه الرسوم وحساب قيمة أصولهم الخاضعة للضريبة. وكثيراً ما أدت الضغوط إلى منح إعفاءات مهمة من هذه الضرائب، وتجنيب العديد من أصحاب الثروات تسديدها عن طريق تحويل الأصول إلى ولايات قضائية ذات معدلات ضريبية أدنى. ويسهم التغلب على هذه الصعوبات إسهاماً كبيراً في الحد من أوجه عدم المساواة. فوضع استراتيجيات لفرض ضرائب فعالة على الدخل الناتج من الثروة وعلى نقله من جيل إلى آخر من شأنه أن يدرّ إيرادات كبيرة لأغراض الإنفاق الاجتماعي[67].

وأبرزت التحليلات المتعلقة بتركيز الثروة والفقر أن فرض معدلات ضريبة ولو متواضعة على الممتلكات والثروة يسهم في تمويل تدابير القضاء على فقر الدخل. وفي عام 2019، أشارت التقديرات إلى أن أغنى 10 في المائة من السكان في المنطقة العربية يمتلكون ثروة بقيمة 4.4 تريليون دولار، في حين بلغت كلفة سد فجوة فقر الدخل حسب خطوط الفقر المحددة وطنياً نحو 38.6 مليار دولار. وإمكانية فرض ضرائب على الثروة كبيرة على صعيد المنطقة العربية لحشد الموارد اللازمة لسد فجوة فقر الدخل. وعلى صعيد البلدان، يضع فرض ضرائب على الثروة في متناول البلدان المتوسطة الدخل أداة فعالة للحد من عدم المساواة، وكذلك الحال في أقل البلدان نمواً وإن بقدر أدنى بكثير[68].

امتلك أغنى 10 في المائة من سكان المنطقة العربية ثروة قدرها 4.4 تريليون دولار في عام 2019...	في حين قدّرت فجوة فقر الدخل في البلدان المتوسطة الدخل وأقل البلدان نمواً بمبلغ **38.6 مليار دولار**...	ما يدل على أن فرض ضريبة على الثروة بنسبة **0.9 في المائة** على صعيد المنطقة من شأنه حشد ما يكفي من الموارد لسد فجوة فقر الدخل.
في البلدان العربية المتوسطة الدخل، امتلك أغنى 10 في المائة من السكان ثروة قدرها 1.3 تريليون دولار في عام 2020...	في حين قدّرت كلفة سد فجوة فقر الدخل بمبلغ 15.6 **مليار دولار**...	ما يشير إلى أنّ متوسط معدل الضرائب على الثروة المطلوب لسد فجوة فقر الدخل بلغ **1.2 في المائة** فقط.
في أقل البلدان العربية نمواً والجمهورية العربية السورية، امتلك أغنى 10 في المائة من الناس ثروة قدرها 66.8 مليار دولار في عام 2020...	في حين قدرت كلفة سد فجوة فقر الدخل بمبلغ **29.5 مليار دولار**...	ما يعني ضمناً أن الضريبة على الثروة المطلوبة لسد فجوة فقر الدخل على صعيد هذه البلدان **ستتجاوز 44.1 في المائة**، وأنّه من الضروري تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة الدعم الدولي لجمع الموارد اللازمة للقضاء على الفقر.

واو. الأبعاد الإقليمية

تكتمل الإجراءات الوطنية المتخذة على مسار تحقيق الهدف 10 بالتعاون الإقليمي من أجل الحد من أوجه عدم المساواة. وتساهم الإجراءات الإقليمية القائمة على تعزيز التضامن واعتماد النهج المشتركة إزاء المشاكل التي تتطلب تنسيقاً دولياً على تحقيق قدر أكبر من المساواة داخل البلدان وفي ما بينها. ومن الأمثلة على الإجراءات الممكنة:

التمويل

- **تعزيز التعاون بشأن السياسة الضريبية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة:** تخسر المنطقة نحو 7.5 مليار دولار من الإيرادات الضريبية السنوية بسبب إساءة استخدام ضريبة الشركات. وتتطلب معالجة مسائل على غرار التهرب الضريبي، وتجنب دفع الضرائب، والتنافس الضريبي تعاوناً دولياً، سيما وأن التهرب الضريبي والتخطيط الضريبي عبر الحدود يعوقان قدرة السلطات على إنفاذ السياسات. ولا بد من تضافر الجهود بين البلدان لمكافحة التهرب الضريبي، وتنسيق الحوافز الضريبية، وتحسين اليقين الضريبي، وحل النزاعات. وفي حين برز توجّهٌ دولي في الآونة الأخيرة نحو تعزيز التعاون الدولي في المجال الضريبي (كما هو الحال مع الإطار الشامل الذي وضعته منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي بشأن تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح)، يتعيّن على البلدان التي تنظر في الانضمام إلى اتفاقات من هذا القبيل التأكّد من أنّ هذه الاتفاقات تراعي احتياجاتها على نحو عادل وفعال، وإجراء الإصلاحات اللازمة على مستوى التشريعات والسياسات للحدّ من التنافس والتهرّب الضريبيين[69].

الهجرة

- **تعزيز التعاون في مجال الهجرة وشؤون اللاجئين.** تشتدّ الحاجة في البلدان العربية التي تعتبر محطات منشأ وعبور ووُجهة رئيسية للمهاجرين واللاجئين إلى بناء فهم مشترك لأسباب الهجرة في المنطقة وأبعادها، وأنماطها، وآثارها. وفي عام 2015، أطلقت جامعة الدول العربية عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة واللجوء لهذه الغاية، وركزت على محاور مثل إدارة الهجرة، وهجرة العقول، والهجرة غير النظامية، والهجرة القسرية، والتحويلات المالية، وحماية حقوق المهاجرين[70].

أدت عمليات أخرى، منها الاستعراضات الإقليمية للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في المنطقة العربية، إلى تسليط الضوء على المزيد من الفرص المتاحة للتعاون الدولي، بما في ذلك العمل الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن تبادل البيانات والخبرات، وإدارة الحدود، وهجرة اليد العاملة، وقابلية تحويل تغطية الحماية الاجتماعية، والدعم المالي للجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الهجرة[71].

©Razoran/stock.adobe.com

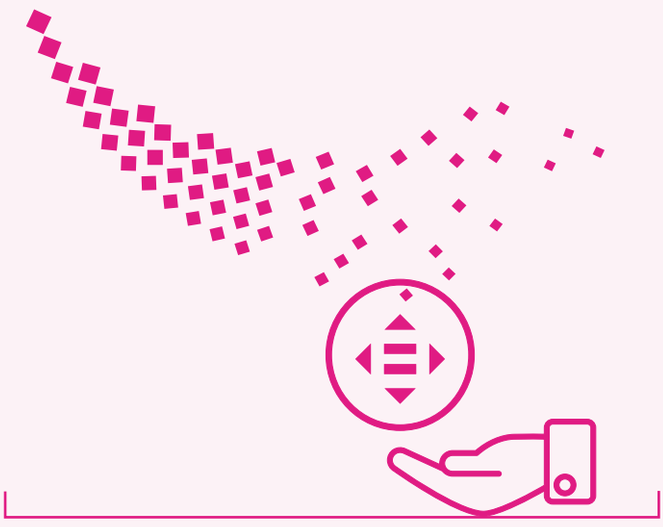

الحواشي

1. ESCWA, 2022d.
2. المرجع نفسه.
3. ESCWA, 2023c.
4. ESCWA, forthcoming.
5. المرجع نفسه.
6. يعرف القانون الدولي "اللاجئ" بأنه أحد الأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية دولية ويعيشون خارج بلدانهم الأصلية خوفاً من الاضطهاد، أو الصراع، أو العنف أو ظروف أخرى. أمّا مصطلح "المهاجر"، فليس معرَّفاً على نحو مقبول دولياً، إنما يشير كما هو مستخدم في هذا السياق إلى أي شخص يقيم (بشكل دائم أو مؤقت) خارج بلده الأصلي لأي سبب.
7. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
8. أداة البحث عن بيانات اللاجئين التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين refugee data finder، استُرجعت في 19 كانون الثاني/يناير 2024.
9. ESCWA, 2022e.
10. المرجع نفسه.
11. IMF, 2022.
12. ESCWA, 2022e.
13. ESCWA, UNDP and UNICEF, 2022.
14. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
15. وفقاً للتقييم الذاتي للبلدان المبلغ عنه في المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة التابع للإسكوا، تعتمد 9 من أصل 16 بلداً مجيباً قانون إحصاء وطنياً يتضمن أحكاماً تشير إلى بيانات مفصّلة حسب مجموعات أو خصائص محددة مثل العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو حالة الهجرة، أو العرق، أو الانتماء الإثني، أو الدخل، أو المنطقة الجغرافية.
16. World Bank, 2021.
17. المعلومات المتعلقة بمعدلات الضرائب على الشركات والأفراد مستمدة من PWC Worldwide Tax Summaries.
18. IMF, 2016.
19. PWC, 2022.
20. المعلومات المتعلقة بمعدلات ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية مستمدة من PWC Worldwide Tax Summaries.
21. بنك بيانات البنك الدولي حول إيرادات ضريبية (% من إجمالي الناتج المحلي).
22. ILO, 2019a.
23. Saudi Gazette, 2021، استُرجعت في 4 أيار/مايو 2023.
24. إحصاءات العمل في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الربع الأول 2022، استُرجعت في 4 أيار/مايو 2023.
25. ILO, 2019a.
26. الإمارات العربية المتحدة، البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
27. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتوسطة الدخل وأقل البلدان العربية نمواً الأردن، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.
28. ESCWA, 2022e.
29. المرجع نفسه.
30. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 30 كانون الأول/ديسمبر 2021.
31. ESCWA, 2022e.
32. المرجع نفسه.
33. بيانات من إحصاءات منظمة العمل الدولية، المؤشر 8-3-1، Proportion of Informal Employment in Total Employment by Sex and Sector.
34. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتأثرة بالصراعات أو بحالات عدم الاستقرار الجمهورية العربية السورية، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، واليمن.
35. Gill and Nagle, 2022.
36. ESCWA, 2021b.
37. Joint SDF Fund and others, 2023.
38. FAO, UNICEF and WFP, 2022.
39. ESCWA, 2019.
40. OECD, 2021a.
41. OECD, 2021b.
42. SEMC, 2021.

43. Al-Akhali, 2021.
44. European Parliament, Directorate-General for External Policies, 2017.
45. Bahadur, 2022.
46. ESCWA, 2023b.
47. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
48. Gulf Research Center, Percentage of Nationals and Non-nationals in Gulf Populations (2020).
49. Gulf Research Center, Percentage of Nationals and Non-nationals in GCC Countries' Employed Populations (2020).
50. Human Rights Watch, 2020.
51. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
52. Migrant Forum in Asia, 2012.
53. Expat Protection Center.
54. في هذا التحليل تشمل البلدان العربية المتوسطة الدخل الأردن، وتونس، والجزائر، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب. وتشمل بلدان المغرب تونس، والجزائر، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا. أمّا بلدان المشرق فتشمل الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، ومصر.
55. وفقاً لتقرير حالة الهجرة الدولية لعام 2021، تستضيف منطقة المشرق 7.2 مليون مهاجر ولاجئ. وتشير تقارير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى استضافة الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر 3.5 مليون لاجئ فلسطيني، وإلى استضافة الأردن، والعراق، ولبنان، ومصر 1.9 مليون لاجئ سوري.
56. UNHCR, n.d.
57. ILO and UNHCR, 2018.
58. ILO, 2014.
59. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
60. في هذا التحليل تشمل أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات وحالات عدم الاستقرار جزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، ودولة فلسطين، ولبنان، وليبيا، وموريتانيا، واليمن.
61. ESCWA, IOM and UNHCR, 2022.
62. المرجع نفسه.
63. ESCWA, 2022d.
64. ESCWA, 2023a.
65. Algeria, 2022.
66. Algerie Eco, 2022.
67. Brumby and Keen, 2018.
68. ESCWA, 2020.
69. ESCWA, 2021a.
70. يمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عن عملية التشاور العربية الإقليمية حول الهجرة التابعة للمنظمة الدولية للهجرة.
71. ESCWA and others, 2021.

المراجع

Al-Akhali, R. (2021). Yemen's most pressing problem isn't war. It's the economy. IGC Blog. Accessed on 19 July 2023.

Algeria (2021). Journal Officiel de la République Algérienne Démocratique et Populaire (French). 30 décembre 2021.

_____ (2022). Recueil des circulaires fiscales, année 2022 (french).

Algerie Eco (2022). Impôt sur la fortune : Ce que prévoit l'APLF 2023 (french). 18 October.

Bahadur, J. (2022). Terror and Taxes: Inside Al-Shabaab's Revenue-Collection Machine. Global Initiative Against Transnational Organized Crime.

Brumby, J., and M. Keen (2018). Game-changers and whistle-blowers: taxing wealth. IMF Blog.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (n.d.). "Self-Assessment – Data Disaggregation". ESCWA Arab SDG Monitor.

_____ (2019). Rethinking Inequality in Arab Countries.

_____ (2020). Wealth Inequality and Closing the Poverty Gap in Arab Countries: The Case for a Solidarity Wealth Tax. E/ESCWA/CL2.GPID/2020/TP.9.

_____ (2021a). Arab Tax Systems: Tax Revenue Leakages and Tax Challenges Arising from the Digital Economy. E/ESCWA/C.9/2021/5.

_____ (2021b). Multidimensional Poverty in Lebanon (20192021-): Painful Reality and Uncertain Prospects. E/ESCWA/CL3.SEP/2021/POLICY BRIEF.2.

_____ (2022a). Arab Policy Choices and Financing Opportunities in a New World Tax Order. E/ESCWA/CL3.SEP/2022/Policy Brief.2.

_____ (2022b). Greater Concentration and Relative Erosion of Wealth in the Arab Region: The Legacy of COVID-19? E/ESCWA/CL2.GPID/2022/TP.10.

_____ (2022c). Inequality in the Arab Region: A Ticking Time Bomb.

_____ (2022d). Rising Wealth Inequality in the Arab Region amid COVID19-. E/ESCWA/CL2.GPID/2022/POLICY BRIEF.2.

_____ (2022e). Survey of Economic and Social Developments in the Arab Region, 2020-2021.

_____ (2023a). Second Arab Multidimensional Poverty Report.

_____ (2023b). Arab Risk Monitor: Quantifying the Drivers of Risk of Conflict, Version 1.0. E/ESCWA/CL6.GCP/2023/TP.1.

_____ (2023c). Inequality in the Arab Region: Food Insecurity Fuels Inequality.

_____ (forthcoming). Arab Poverty Report: Conflicts derail progress on Sustainable Development Goal 1.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2021). The Arab Regional GCM Review Report: Progress, Priorities, Challenges and Future Prospects.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), and others (2023). Second Arab Multidimensional Poverty Report.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), International Organization for Migration (IOM) and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2022). Situation Report on International Migration in the Arab Region 2021: Building Forward Better for Migrants and Refugees in the Arab Region.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), United Nations Development Programme (UNDP), and United Nations Children's Fund (UNICEF) (2022). Social Expenditure Monitor for Arab States: Toward Making Budgets More Equitable, Efficient and Effective to Achieve the SDGs.

European Parliament, Directorate-General for External Policies (2017). The Financing of the 'Islamic State' in Iraq and Syria (ISIS).

Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), United Nations Children's Fund (UNICEF), and World Food Programme (WFP) (2022). Yemen: Acute Hunger at Unprecedented Levels as Funding Dries Up.

Gallien, M., U. Javed, and V. van den Boogaard (2023). Zakat, Non-State Welfare Provision and Redistribution in Times of Crisis: Evidence from the Covid-19 Pandemic. Working Paper. Institute of Development Studies.

Gill, I., and P. Nagle. 2022. Inflation could wreak vengeance on the world's poor. Brookings Institute.

Human Rights Watch (2020) Qatar: significant labour and kafala reforms.

International Labour Organization (ILO) (n.d.). Promoting Pay Equity in Jordan.

_____ (2014). The Work of Palestinian Refugees in Lebanon Is a Right and a Common Interest. Policy brief.

_____ (2019a). Minimum Wages and Wage Protection in the Arab States: Ensuring a Just System for National and Migrant Workers.

_____ (2019b). Promoting Employment Opportunities for People with Disabilities.

_____ (2023). Extending Social Protection to Migrant Workers in the Arab Region: An Analysis of Existing Barriers and Good Practices in Light of International Social Security Standards.

International Labour Organization (ILO), and United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (2018). Systemic Approach to Inclusive Markets Factsheet – Egypt.

International Monetary Fund (IMF) (2016). Diversifying Government Revenue in the GCC: Next Steps.

_____ (2021). Algeria: 2021 Article IV Consultation-Press Release and Staff Report.

_____ (2022). Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia.

Joint SDF Fund, and others (2023). Food Affordability in Conflict-Torn Yemen in Light of the Ukraine War.

Jordan (2018). Law No. (34) of 2014 Amended by Law No. (38) of 2018 Income Tax Law.

Krekó, J., and A. Telegdy (2022). The Effects of a Disability Employment Quota When Compliance Is Cheaper than Defiance. IZA Institute of Labour Economics.

Migrant Forum in Asia (2012). Reform of the Kafala (Sponsorship) System. Policy brief.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) (2020). Investment Policy Review: Egypt.

_____ (2021a). Building for the Future: Supporting Domestic Resource Mobilisation in Fragile Contexts.

_____ (2021b). Inception Report to Support Economic Resilience and Recovery in Yemen: Tax Policy and Domestic Resource Mobilization.

PWC (n.d.). PWC Worldwide Tax Summaries.

_____ (2022). From No Tax to Low Tax: As the GCC Relies More on Tax, Getting It Right Is Critical for Diversification.

Saudi Gazette (2021). SR4,000 Minimum Salary for Saudis to Come into Force on Sunday. 20 April. Accessed on 4 May 2023.

Studies and Economic Media Center (SEMC) (2021). Customs & Tax Levies… Another Facet of the War in Yemen.

Suzanna Elmassah (2022). Localization. In Financing Sustainable Development in Egypt. League of Arab States.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) (n.d.). Information for Refugees, Asylum-seekers and Stateless People. Accessed on 21 July 2023.

World Bank (2021). Gulf Economic Update Seizing the Opportunity for a Sustainable Recovery.